المجالس

مجلة فصلية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي | المجالس العدد ٣٤ | شتاء ٢٠٢٦

معالي محمد بمب مكت – رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية

لا سلام ولا استقرار إلا بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع

يصدر هذا العدد من مجلة «المجالس» في ظرف مفصلي تعيشه الأمة الإسلامية، عقب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، بعد ما يقارب سنتين من معاناة إنسانية قاسية عاشها الشعب الفلسطيني في القطاع. وفي هذا السياق، يتناول معالي السيد محمد بمب مكت، رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية، في هذا العدد، الثوابت الراسخة من القضية الفلسطينية، مبرزاً أهمية توطيد الوحدة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتعزيز التنسيق البرلماني المشترك دفاعًا عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

اقرأ المزيد في الصفحة ٤ .

من محتويات المجلة

الجمعية الوطنية الموريتانية	٢
رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية	٣
مقابلة مع رئيس البرلمان الموريتاني	٤
مقال بقلم الدكتور الخليل النحوي	٧
ملخص اجتماع اللجنة التنفيذية الـ ٥٤	١٠
ملخص اجتماع اللجنة السياسية	١٢
أخبار المجالس الأعضاء	١٣
نشاطات الأمين العام	١٦

موريتانيا تستضيف اللجنة التنفيذية الـ ٥٥ للاتحاد

تستضيف الجمعية الوطنية الموريتانية يومي ٣ و٤ فبراير ٢٠٢٦ الاجتماع الخامس والخمسين للجنة التنفيذية للاتحاد، وذلك في العاصمة الموريتانية نواكشوط، يأتي هذا بناءً على قرار من المؤتمر التاسع عشر للاتحاد الذي جرت أشغاله بنجاح في جاكرتا بإندونيسيا يومي ١٤ و١٥ مايو ٢٠٢٥. سيتم خلال هذا الاجتماع وضع مشروع جدول الأعمال لكل لجنة من اللجان الأربع الدائمة، بالإضافة إلى جدول أعمال الأجهزة الفرعية، وهي لجنة فلسطين ومؤتمر النساء البرلمانيات المسلمات واجتماع الأمناء العامين لمجالس الدول الأعضاء. كما يهدف هذا الاجتماع كذلك لوضع جدول أعمال دورة اللجنة العامة بالإضافة لجدول أعمال الدورة العشرين لمؤتمر الاتحاد وتحديد موعدها.

الافتتاحية

بقلم محمد قريشي نياس
الأمين العام للاتحاد

يتصدر موضوع الهجرة والمهاجرين والنزوح والنازحين اهتمامات العديد من دول اتحادنا، بل أنه يحظى باهتمام دولي متزايد، في ظل ما يشهده العالم من نزاعات وحروب وصراعات، وما يعانيه كوكبنا من تغيرات مناخية مثيرة للقلق؛ علاوة على تفشي ظاهرة الإرهاب، والأزمات الاقتصادية التي تمر بها بعض البلدان، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان.

ومن أجل معالجة موضوع الهجرة وما تعلق به صدرت، على المستوى الدولي، عدة تشريعات، من أبرزها الميثاق العالمي للهجرة، وأنشئت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والتأمت الكثير من اللقاءات والمؤتمرات الدولية للمساهمة في إيجاد حلول ووضع آليات للتعامل مع هذه القضية التي تمس كرامة الإنسان.

وإذا كانت الأولوية حاليا هي في إغاثة الملايين من الملهوفين الذين فرضت عليهم الظروف أن يصبحوا بلا مأوى يفتك بهم الجوع والمرض وكل أنواع انعدام الأمن، فإن الهدف المنشود هو إيجاد بيئة مواتيه لعودة مستدامة للاجئين والنازحين إلى أوطانهم وإعادة اندماجهم، وتحويل الهجرة القسرية الى هجرة آمنة ومنظمة ونظامية، كما ينص على ذلك اتفاق مراكش الصادر في سنة ٢٠١٨.

لقد أولت مؤتمرات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اهتماما متزايدا بموضوع الهجرة والمهاجرين، وقد نظم الاتحاد، قبل أسابيع، اجتماعا للجنة الشؤون السياسية حول موضوع الهجرة والمهاجرين، وقدم من خلال الوثائق الصادرة عنه، مساهمة مهمة في علاج الموضوع.

ولا شك أن العديد من الشعوب الإسلامية تعاني من مشاكل الهجرة والنزوح لكن أقسى معاناة عاشها شعب في العصر الحديث هي معاناة الشعب الفلسطيني البطل الذي تكالبت عليها القوى الصهيونية والقوى الاستعمارية لتحتل بلده وتشرده من وطنه، وذلك منذ (١٩٤٨) وحتى اليوم.

وتحية لهذا الشعب الصامد. والنصر قادم « ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز»

الجمعية الوطنية الموريتانية

لمحة عن الجمعية الوطنية الموريتانية

تُعد الجمعية الوطنية الموريتانية الغرفة التشريعية الوحيدة في البلاد منذ إلغاء مجلس الشيوخ سنة ٢٠١٧، وهي تضم مائة وستة وسبعين نائبًا منتخبًا لمدة خمس سنوات. جرت آخر انتخابات تشريعية في مايو ٢٠٢٣، وأسفرت عن انتخاب معالي السيد محمد بمب مكت رئيسًا للجمعية الوطنية بتاريخ ١٩ يونيو من العام نفسه.

تنظيم الجمعية الوطنية الموريتانية وكيفية عملها:

تعقد الجمعية الوطنية دورتين عاديتين كل سنة، كما يمكن استدعاؤها في دورات استثنائية عند الحاجة. وتستند في عملها إلى النظام الداخلي الذي يحدد هيئاتها وآلياتها، بما في ذلك مكتب الجمعية ورئاسته وهيئاتها الإدارية والفنية. وتعمل الجمعية وفق مبدأي التداول والشفافية، حيث تُناقش مشاريع القوانين في اللجان المختصة قبل عرضها على الجلسات العامة للمصادقة.

مهام الجمعية:

تتمثل مهام الجمعية الوطنية في سن القوانين المنظمة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومراقبة عمل الحكومة عبر آليات المساءلة والاستجواب، والتصديق على الاتفاقيات الدولية، فضلًا عن اعتماد قوانين المالية العامة. كما تُعبر عن تطلعات المواطنين وتسهم في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وترسيخ دولة القانون.

لجان الجمعية:

تضم الجمعية الوطنية خمس لجان دائمة متخصصة تُعنى بدراسة مشاريع القوانين وتقديم التقارير التفصيلية حولها، وهي كالتالي:

- لجنة الشؤون الاقتصادية.
- لجنة المالية.
- لجنة العلاقات الخارجية.
- لجنة العدل والداخلية والدفاع.
- لجنة التوجيه الإسلامي والموارد البشرية والشؤون الاجتماعية و الثقافية.

وتهدف هذه اللجان إلى ضمان دراسة معمقة وموضوعية للقضايا المعروضة، بما يُسهم في تحسين جودة التشريع وتفعيل الرقابة البرلمانية.

رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية

يُعدّ معالي السيد محمد بمب مكت من الشخصيات الوطنية البارزة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، حيث عُرف بتفانيه في خدمة بلاده وحرصه الدائم على تعزيز قيم الحكم الرشيد والممارسة الديمقراطية.

وُلد عام ١٩٥٧ في مدينة ألاك في جنوب موريتانيا، وتلقى تعليمه في مؤسسات وطنية وأجنبية، ما أتاح له اكتساب خبرة واسعة في مجالات التنظيم والانضباط والعمل المؤسسي.

و قد انخرط معالي السيد / محمد بمب مكت في سن مبكرة في خدمة الجيش الوطني الموريتاني حيث تدرج في رتبه العسكرية ليختتمها بأسمى رتبة وهي رتبة فريق.

وتولى العديد من المناصب العسكرية والسياسية السامية حيث كان مديرا عاما للأمن الوطني وقائدا عاما للجيوش ومن بين الأعضاء المؤسسين للمجلس العسكري للعدالة والديمقراطية الذي حكم موريتانيا في الفترة ما بين (٢٠٠٥ وحتى سنة ٢٠٠٧).

كما كان من بين أعضاء المجلس الأعلى للدولة الحاكم في الفترة ما بين (سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩).

وفي مايو ٢٠٢٣، انتُخب معالي السيد محمد بمب مكت نائبًا عن حزب "الإنصاف"، قبل أن يُنتخب رئيسًا للجمعية الوطنية الموريتانية، ليواصل مسيرته في خدمة الوطن من موقع تشريعي هذه المرة. ومنذ توليه رئاسة البرلمان، عمل على ترسيخ مبادئ الشفافية والحكم الرشيد. وتعزيز دور المؤسسة التشريعية في دعم الإصلاحات الوطنية، وتوطيد التعاون البرلماني مع الدول الصديقة والمنظمات الإقليمية و الدولية.

وتتميز فترة رئاسته للجمعية الوطنية بدعم العمل التشريعي والرقابي، والسعي نحو تحديث أداء البرلمان بما ينسجم مع تطلعات الشعب الموريتاني، فضلًا عن انخراطه الفاعل في الدبلوماسية البرلمانية عبر توثيق علاقات التعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية. ويُعرف معاليه بحسه الوطني العالي، والتزامه الثابت بخدمة المصلحة العامة بروح من المسؤولية والتجرد.

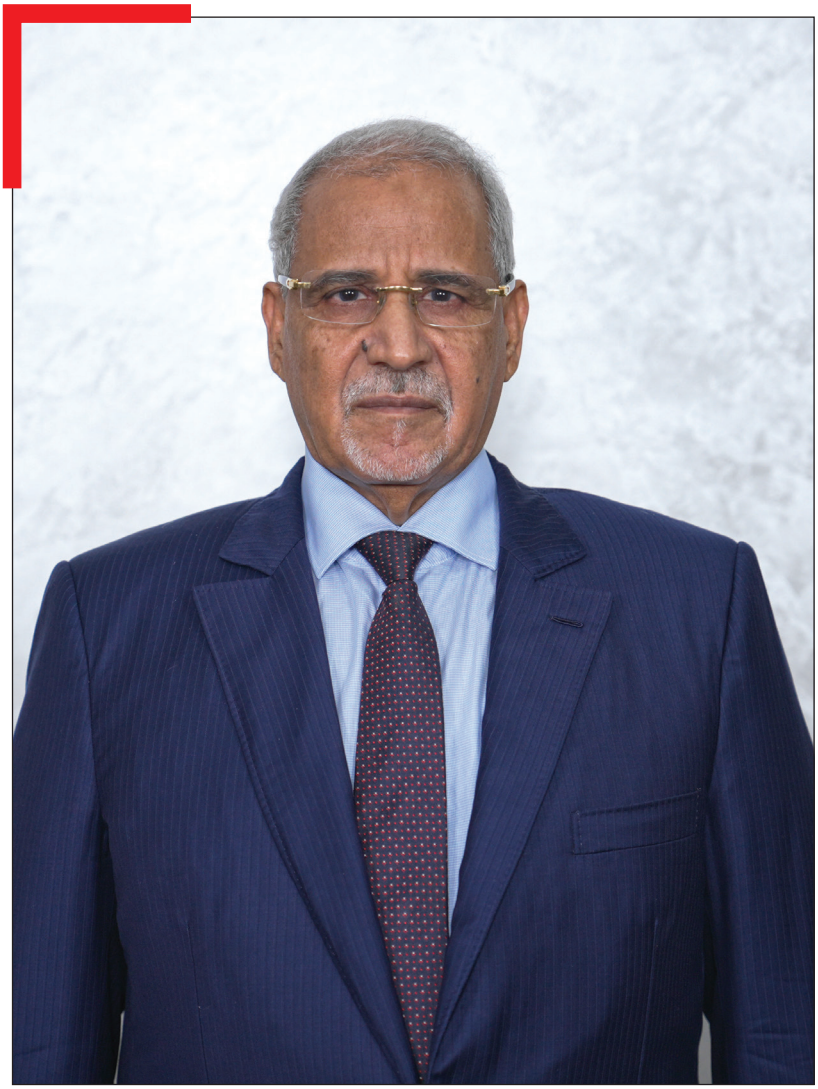

معالي السيد محمد بمب مكت ، رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية، لمجلة «المجالس»:

لا سلام ولا استقرار إلا بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع

تطرق معالي السيد محمد بمب مكت، رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية، في مقابلة مع مجلة «المجالس»، إلى مجموعة من القضايا الجوهرية، تتمثل في التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي، القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد. وفيما يلي النص الكامل للمقابلة:

■ **«المجالس»: إلى أي مدى يمكن تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية عبر تفعيل اتفاقيات التعاون الاقتصادي البيني، وما ذا عن دور البرلمانات في تيسير ذلك؟**

■ أود في البداية أن أنوه بالدور الرائد لمجلة «المجالس» الغراء الصادرة عن اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي راجيا لها المزيد من التألق وهي تصدر اليوم وبشكل منتظم في عددها الرابع والثلاثين.

وفي نفس السياق يسرني أن أرحب ترحيبا حارا بانعقاد الاجتماع المقبل ٥٥ للجنة التنفيذية للاتحاد بانواكشوط.

أما بخصوص السؤال عن سبل تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية عبر تفعيل اتفاقيات التعاون البيني فأول ما يتبادر للذهن تنوع المقدرات الاقتصادية للبلدان الإسلامية التي تعتبر من أكبر الاقتصادات في العالم.

وبالرغم من التحديات الاقتصادية الكبيرة مثل التباطؤ في النمو العالمي واستمرار التضخم وتجدد التوترات التجارية فإن تقارير التوقعات الاقتصادية العالمية تشير إلى فرص نمو واعدة بالنسبة للبلدان الإسلامية. وهكذا يتعين مواءمة القوانين والتشريعات الاقتصادية وما يترتب على ذلك من توحيد أو على الأقل تقريب للأنظمة التجارية والجمركية والضريبية بين مختلف الدول الإسلامية الأعضاء والعمل على إزالة كل المعوقات والتعارضات القانونية التي تعيق تنفيذ الاتفاقيات المشتركة.

ويتنزل في هذا الإطار تفعيل اللجان المشتركة وآليات المتابعة من خلال إنشاء لجان متخصصة للمتابعة والتقويم الدوري ومن ثم الوقوف على النتائج.

ولضمان التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية يتعين مراعاة النقاط التالية:

١) تطوير البنى التحتية العابرة للحدود من خلال تطوير شبكات النقل الإقليمية (طرق، سكك حديد، موانئ، مطارات) فضلا عن تحسين الربط الكهربائي وتبادل الطاقة وتطوير البنية التحتية الرقمية

لضمان انسياب البيانات والخدمات.

٢) تفعيل آليات التمويل والاستثمار المشترك من خلال إطلاق صناديق استثمار مشتركة لتمويل مشاريع التكامل الإقليمي ومنح حوافز ضريبية وجمركية موحدة للاستثمارات المشتركة.

٣) تعزيز دور القطاع الخاص ويتم ذلك بإشراك اتحادات أرباب الأعمال في صياغة وتنفيذ الاتفاقيات المشتركة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وقيام مجالس أعمال مشتركة للمتابعة ودعم حرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

٤) تبادل الخبرات والتجارب الناجحة ويتعلق الأمر هنا بتبادل التجارب الناجحة في مجالات البحث العلمي والاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر، أو ما يعرف بثروة المستقبل من خلال شبكات الربط الإقليمي للطاقة الشمسية والرياح وقيام مشاريع زراعية مشتركة وإنشاء احتياطي غذائي إقليمي.

٥) تفعيل اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجارة البينية الثنائية والإقليمية، وينبغي بشكل خاص بذل المزيد من أجل تفعيل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، والاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، واتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء، واتفاقية مكة المكرمة للتعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد.

وبذلك نكون قد وضعنا الأسس المتينة لتعاون حقيقي وتكامل اقتصادي بناء ينفع الناس ويمكث في الأرض.

أما عن دور البرلمانات في تيسير قيام مثل هذه النهضة فمن المعلوم أن البرلمانات في الدول الحديثة تلعب دورا محوريا في دعم التعاون الاقتصادي وتعزيز التكامل الإقليمي والدولي ليس فقط بصفتها جهات تشريعية ورقابية، بل أيضا باعتبارها سلطة فاعلة لا يقل دورها أهمية عن دور الحكومات والمؤسسات الاقليمية فالتكامل الاقتصادي يتطلب تقاربا تشريعيا وتنظيميا بين الدول كقوانين الاستثمار والنقل والضرائب والتجارة، وفي هذا السياق يمكن للبرلمان العمل على تعديل القوانين أو سن قوانين جديدة تدعم الانسجام التشريعي بما يسهل التعاون والتكامل الاقتصادي بين مختلف الدول الإسلامية كما يمكن للجان البرلمانية متابعة المشاريع الاقتصادية المشتركة.

■ تعزيز تبادل الخبرات التشريعية والرقابية بين البرلمانيين هو رافعة حقيقية لتحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الممارسة الديمقراطية

■ دفع التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية يتطلب مواءمة القوانين والتشريعات الاقتصادية

ويتعين على البرلمانات الإسلامية في هذا الإطار سن قوانين نافذة للحوكمة الراشدة ومكافحة الفساد بما يشجع على التعاون بين أقطارنا ويزيد الثقة المتبادلة فضلا عن تنظيم جلسات استماع للقطاع الخاص والخبراء وإشراك المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية، فكلما كان البرلمان أكثر فاعلية في معالجة هذه المحاور زادت قدرة دولنا الإسلامية على الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة في مجال التعاون والتكامل.

■ **«المجالس»: القضية الفلسطينية هي القضية الأولى بالنسبة لاتحاد مجلس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كيف تتصورون في الظرف الراهن دور الاتحاد في إيجاد حل عادل لهذه القضية؟**

ج / فعلا القضية الفلسطينية هي القضية الأولى لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وهكذا يجب أن تكون وتشكل الهاجس الأول الذي يؤرق اليوم أكثر من ملياري مسلم عبر العالم وتواجه في الظرف الراهن مخططات خبيثة تهدف إلى تصفيتها من خلال التهجير القسري والحيلولة دون عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا عنوة على مغادرة أرضهم ووطنهم.

وإن استمرار كيان الاحتلال الإسرائيلي في جرائم حرب الإبادة التي يرتكبها في قطاع غزة والضفة الغربية في الوقت الذي تم التوصل فيه لاتفاقية وقف إطلاق النار في شرم الشيخ برعاية أمريكية وعربية وإسلامية والتي كان من المفترض أن توفر أرضية للتهدئة وتفتح المجال دونما تأخير أمام جهود الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار ليؤكد أن الكيان الإسرائيلي المارق لا يسعى إلى التهدئة بل على العكس من ذلك يستغل الاتفاقيات الدولية لتكريس احتلاله وتوسيع استيطانه الاستعماري في محاولة ماكرة لتصفية القضية الفلسطينية بشكل ممنهج,

إن وضعا كهذا يحتم التحرك الواسع بغية التوصل إلى حل عادل وشامل ونهائي للقضية الفلسطينية العادلة؛ فلا سلام ولا أمن ولا استقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم إلا بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع على أرضه.

وهذا ما يستدعي من اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مواصلة التحرك والدعم القوي لإحقاق الحل العادل المبني على استعادة

حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإنهاء احتلال أراضيه وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من معتقلات وسجون الاحتلال تمشيا مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وينبغي أن يرتبط هذا الحل أيضا بالرفض القاطع للتهجير القسري للشعب الفلسطيني داخل أراضيه أو خارجها واعتبار أية دعوة أو مبادرة في هذا السياق جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وخرقا فاضحا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، هذا فضلا عن مطالبة مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته وتنفيذ قراراته خاصة القرار رقم ٢٣٣٤ الذي رفض كافة أشكال الاستيطان وطالب بوقفه فورا في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس التي اعتبرها مدينة فلسطينية محتلة وأبطل أي ادعاء إسرائيلي بالسيادة عليها. ومع ذلك يتعين علينا دعوة الأمم المتحدة إلى تفعيل نظام الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والتأكيد على أن المنطق العسكري القائم على الهمجية الإسرائيلية في الاستخدام المفرط للقوة لن يوفر الأمن ولا الاستقرار ولا السلام لأي كان.

ولا يسعني في هذا السياق إلا أن أرفع تحية إجلال لأحرار العالم الذين وقفوا وقفة رجل واحد في مختلف أصقاع المعمورة تنديدا بحرب الإبادة والتجويع الإسرائيلية في غزة ورفعوا عاليا العلم الفلسطيني فوق كل المنابر دعما ومساندة لهذه القضية العادلة.

ولن يفوتني في هذا المقام أن أنوه بالوثبة التضامنية الشاملة التي عاشتها موريتانيا دعما للشعب الفلسطيني الشقيق خلال حرب الإبادة الإسرائيلية في غزة، شاملة التظاهرات والوقفات والاعتصامات وحملات التبرع على امتداد التراب الوطني وكان في مقدمة القوى الحية التي وقفت بشجاعة وثبات البرلمانيون الموريتانيون من كل الأعمار والأجناس والاتجاهات.

دعوات التهجير القسري للشعب الفلسطيني تعتبر جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وخرقا فاضحا للقانون الدولي

■«المجالس»: كيف يمكن تعزيز تبادل الخبرات التشريعية والرقابية بين مجالس الدول الأعضاء بما يسهم في تطوير الأداء المؤسسي وتقوية الممارسات الديمقراطية؟

ج / إن تعزيز تبادل الخبرات التشريعية والرقابية بين البرلمانيين ليس مجرد تعاون رمزي بل هو رافعة حقيقية لتطوير الأداء المؤسسي للبرلمانات وتعزيز الشفافية وأسلوب المساءلة ورفع جودة التشريعات والسياسات وبالتالي تقوية الممارسة الديمقراطية وبالإمكان تعزيز تبادل الخبرات التشريعية والرقابية من خلال تنظيم برامج تدريبية وورشات عمل مشتركة للبرلمانيين بهدف تبادل الخبرات والمعارف وإنشاء شبكات برلمانية إقليمية بغية تعزيز التواصل وتبادل الزيارات بين البرلمانيين للاطلاع على التجارب الناجحة وتنظيم مؤتمرات وندوات حول مختلف القضايا التشريعية والرقابية المشتركة.

وبذلك يتحسن الأداء المؤسسي وتتعزز الممارسة الديمقراطية.

إلى ممثلي شعوب الأمة...

هل من سبيل لتفعيل أوراق القوة؟

بقلم:
سعادة الدكتور الخليل النحوي
نائب برلماني، رئيس شعبة البرلمان الإسلامي، موريتانيا

في بيعة العقبة الثانية، والظرف الأمني ظرف استثنائي بامتياز، لا مسلم يأمن فيه، لا على ماله ولا على نفسه، وضع النبي ﷺ حجر الأساس لنظام انتخابي تمثيلي، فأمر حجيج الأنصار أن يختاروا نقباءهم.

كان النبي الصادق المصدوق ﷺ وهو، غير مزاحم، الناطق باسم رب العالمين ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤] قادرا على أن يعمل بمنطق «حالة الطوارئ»، أحرى وهو يتمتع بصفة تمثيلية متعالية، تتيح له أن يحتكر تمثيل المؤمنين ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]. وكان بإمكانه أن يقول: إنني لست كأحد منكم، إنني مؤيد بوظيفة البلاغ الحصري عن رب العالمين، لكنه لم يفعل.

وحين جاءت وافدة النساء إليه ﷺ وهو في ملأ من أصحابه، تسأل عما لبنات آدم وحواء عند رب الرجال والنساء، كانت الوافدة تمارس وظيفة تمثيلية أقرها النبي عليه الصلاة والسلام.

وحين قال عليه الصلاة والسلام، والقوم على أبواب امتحان بدر: «أشيروا علي أيها الناس»، كان يعلن عن وظيفة أساسية من وظائف النظام التمثيلي، وقد كان بإمكانه وهو القائد المطاع أن يأمر عزما وجزما بما أراه ربه، لكنه لم يفعل.

وحين قال الحباب: «أهذا منزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟» كانت المشورة مبادرة صاعدة لا تنتظر طلبا أو إذنا خاصا، وشرع النبي ﷺ تلك المبادرة.

وحين أشار عليه أصحابه بالخروج لأحد، وهو كاره لذلك، كانت المشورة صاعدة أيضا، وكان بإمكانه، وهو الآمر الناهي بإذن ربه، ألا يفعل، لكنه فعل ترسيخا لمشروعية المبادرة بالمشورة والعمل بها، وحتى لا يظن أحد ممن حوله أو ممن يأتون من بعده، أنه في غنى عن ذلك.

وحين قال النبي ﷺ لأصحابه: «أنتم أعلم بأمر دنياكم» كان يفسح في المجال للاجتهاد البشري في شؤون الناس الدنيوية.

وحين قام الخليفة الأول خطيبا، فقال: «أيها الناس إني قد وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإن زغت فقوموني .... أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم»، كان يؤسس، وقد انقطع الوحي، لوظيفة الرقابة الشعبية على عمل ولي الأمر، وهي وظيفة تكررت الإشارة إلى مشروعيتها في مواقف كثيرة قَبِل النبي ﷺ فيها مبدأ المساءلة، بل ودافع عنه، وهو الأمين المؤتمن والصادق المصدوق الذي علق البارئ الإيمان بطاعته والإذعان لحكمه ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] .

ما بين تلك النصوص المحكمة وتلك «الوقائع» التاريخية ونظائرها الجمة في العهد النبوي والعهد الراشدي، انبجست روافد نظام تمثيلي يشرع اتخاذ الجماعات ممثلين لها، والتزام ولي الأمر أو إلزامه بتمكين هؤلاء «المنتخبين»/ المستشارين من ممارسة وظائفهم وفي مقدمتها المبادرة بالشورى والمبادأة بها من غير سؤال أو طلب.

لقد كتب الله الشورى على أفضل أنبيائه، وأغناهم بوحي ربه. ولو جاز أن تسقط عن أي ولي أمر، لسداد رأي أو قوة سلطان، لجاز من باب أولى أن تسقط عن النبي المعصوم المسدد بالوحي الطري، ﷺ، لكن الله خاطبه: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ، فما كان لأحد من بعده أن يعطل هذه الوظيفة التي جعلها الله في حق عامة المومنين أختا لفريضتين ركنيتين، هما الصلاة التي هي عبادة متمحضة للخالق، متعلقة بالعبد في بدنه وقلبه، والزكاة التي هي عبادة متعلقة بالمال، متعدية النفع إلى العباد. وكأن في ورود الشورى مكتنفة بهاتين الفريضتين إشارة إلى أن

الشورى عبادة ذات بعدين تعبديين، فهي حق لله، وهي حق لعباد الله. وفي ذلك من تأكيد وجوب الشورى والاستجابة بها لله، ما لا يخفى ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٨]. وقد قص علينا القرآن نموذجين من نماذج الشورى، أحدهما نموذج بلقيسي قاعدته: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُاْ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ [النمل: ٣٢]. أما النموذج الآخر فهو نموذج شوروي أيضا لكنه مغشوش، إذ هو في واقع الأمر استبداد مقنع ما لبث أن سقط قناعه، فقد قال فرعون لمجلس شوراه: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الشعراء: ٣٤-٣٥]. أصدر فرعون حكمه مسبقا فألغى به مقصد الاستشارة، ثم لم يلبث أن قال: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩]، بل مضى أبعد من ذلك فقال: {أنا ربكم الأعلى}.

***

تلك صوى هادية نتلمس بها طريقا لتأصيل جوانب من الممارسة الديمقراطية المعاصرة في ظل ما أصبح يدعى «برلمانات» أو مجالس شعب/شعبية أو مجالس أمة، أو مجالس شورى أو مجالس نواب أو أعيان أو شيوخ، أو جمعيات وطنية إلخ. ليس فقط، بل نريد أيضا أن نذكّر بعراقة النظام التمثيلي ووظائفه الأساسية في تاريخ الأمة الإسلامية. صحيح أننا استنسخنا نظما ديمقراطية وفي ظننا أن آخرين سبقونا إليها، وقد يكون ذلك حقا من حيث الشكل وبعض التطبيقات، لكنها، من حيث الجوهر، «بضاعتنا ردت إلينا»، كنا السابقين إليها قرونا قبل أن تظهر وثيقة الحقوق (١٦٨٩) وكتاب «الحكومة المدنية» لجان لوك (١٦٩٠) وكتاب «روح القوانين» لمونتسكيو (١٧٤٨) وكتاب «العقد الاجتماعي» لجان جاك روسو (١٧٦٢).

وتُرتب علينا عراقة الممارسة الانتخابية والشوروية في تاريخنا مسؤولية مضاعفة في أداء وظائفنا التمثيلية على أحسن وجه.

إنها في حقنا وفي حق غيرنا، نظم وممارسات تواضعية، تكاد تستوي فيها الشعوب والأمم بغض النظر عن تصنيفها الديني والثقافي، ونحن في هذا المستوى نتقاسم مع غيرنا نصيبا مفروضا من «قيم إنسانية» جامعة، لكننا ننفرد بأمور يفترض أن تمنحنا مستوى أعلى من الدافعية والفاعلية والقدرة على التأثير.

ننفرد على مستوى الأمة الإسلامية بأن لنا مرجعية ربانية في منظوماتنا التمثيلية (على اختلاف أشكالها وأسمائها) وفي وظائفها وممارساتها، فالنائب المسلم (أيا كانت تسميته الوظيفية) شأنه في ذلك شأن سائر نظرائه في العالم، وكيل عن أبناء وطنه، مسؤول أمامهم، أجير لديهم، لكنه، أو هكذا ينبغي أن يكون، مسؤول مسؤولية أسمى أمام خالقه، متعبد له بأداء وظيفته النيابية، مقتد في ذلك بالنبي عليه الصلاة والسلام والرعيل الأول من قادة الأمة ومستشاريهم وأعضاء مجالس الحل والعقد. إنه يمارس وظيفة سياسية مدنية من ناحية، لكنه من ناحية أخرى، وفي الوقت ذاته، يؤدي وظيفة عبادية يخشى عاقبة التقصير فيها، ويرجو في حسن أدائها الأجر من الله.

أما وجه الخصوصية الآخر، فهو أن نواب الأمة في مجموعهم، ممثلين في إطار جامع، هو اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يمثلون «قوة ضاربة» معنويا، بل وكميا وسياسيا، لأنهم يحملون أصوات ربع سكان الأرض، ولأن هذه المجموعة البشرية التي يمثلونها تهيمن على فضاء جغرافي تبلغ مساحته الإجمالية نحو ربع اليابسة أيضا. والأهم من ذلك أن العالم الإسلامي يتوسط ثلاث قارات، هي آسيا وأفريقيا وأوروبا؛ وللإسلام مع ذلك حضور بشري متنام في بقية القارات. وفي موقعه الاستراتيجي ذلكَ، يطل العالم الإسلامي على المحيط الأطلسي، والمحيط الهادئ، والمحيط الهندي، والبحر الأبيض المتوسط ، وتسري فيه شرايين مائية استراتيجية مثل الخليج وقناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق جبل طارق ومضيق هرمز. وهناك ٦ دول إسلامية من بين العشرين دولة الأكبر مساحة. وهناك ٨ دول إسلامية ضمن العشرين دولة الأكثر سكانا. وهناك ٣ دول إسلامية ضمن ٢٩ دولة هي أكبر اقتصاديات العالم. و١١ دولة إسلامية ضمن العشرين دولة الأولى في إنتاج النفط، و١٢ دولة ضمن العشرين الأوائل في إنتاج الغاز، و٨ دول ضمن العشرين الأكثر إنتاجا للذهب. وحتى في جانب القوة العسكرية، هناك ٧ دول إسلامية ضمن الدول ال٢٦ الأولى في مؤشر القوة العسكرية، منها ٥ دول إسلامية تتفوق وفق هذا المؤشر على الدولة الصهيونية.

وبمؤشر آخر، يشكل اتحاد المجالس الإسلامية، واقعيا، ثاني تكتل برلماني، بعد الاتحاد البرلماني الدولي.

وباجتماع هذه السمات (المرجعية الربانية، العقد الاجتماعي والتنظيم المدني الحديث، القيم الإنسانية الجامعة، الثقل الكمي والنوعي والخصائص الفارقة للأمة الإسلامية) يتأكد أن لدى ممثلي شعوب الأمة أوراق قوة نستطيع بحسن استغلالها أن نمتلك قدرا كبيرا من القدرة على الإصلاح من شأننا، وعلى التأثير في محيطنا البشري الواسع؛ فهل من سبيل إلى ذلك؟

من المؤكد أن مثل هذا السؤال ينبغي أن يطرح أولا، وبشكل أخص، على الجهات التنفيذية، صانعة القرار السياسي، لكنه أيضا سؤال مطروح على الغرف التشريعية (البرلمانية) ومجالس الشورى ونحوها، حتى في الأنظمة غير البرلمانية، وذلك في حدود ما تتمتع به هذه الغرف والمجالس من أهلية لتمثيل الشعوب، بل ولتمثيل الأمة.

لقد شهد العالم في السنين الخالية تغيرات كبيرة، وهو مهيأ ليشهد مزيدا من التحولات التي قد تكون عاصفة. وقد ساهم طوفان الأقصى الذي أطلقته المقاومة، وما تبعه من طوفان دم ودمار أطلقته آلة الحرب الصهيونية، في إحداث تغير كبير في الرأي العام العالمي، وخصوصا في الغرب. وكان حراك الرأي العام الغربي مؤثرا في المشهد السياسي الحكومي بحيث دفع عددا من الدول إلى الاعتراف بدولة فلسطين، وصدعت أصوات برلمانية وسياسية غربية بحق الشعب الفلسطيني في الحياة، وانطلقت القوافل البحرية من عدة دول غربية مناصرة لقضيتنا، وكان انتخاب أول عمدة مسلم لمدينة نيويورك (سنوات بعد انتخاب أول عمدة مسلم لمدينة لندن) وصعود نحو ٤٠ مسلما في انتخابات نوفمبر ٢٠٢٥ في الولايات المتحدة الآمريكية ملمحا من ملامح هذه التغيرات الجديدة وبذلك أصبح بإمكاننا

أن نستثمر ورقة إضافية من أوراق القوة الخارجية أتاحتها لنا يقظة الضمير العالمي غير المسبوقة. وأصبح من المتعين استثمار هذه الورقة في تفعيل وتحسين مردود أوراق القوة الذاتية الأخرى التي نملكها. إن باستطاعة المجالس التمثيلية منفردة، على مستوى كل بلد من بلدان الأمة، أن تمارس وظيفتها متخففة من كثير من الإكراهات التي تقيد الأجهزة التنفيذية، فللحكومات منطقها وحساباتها، ومن المهم أن تجد بجانبها أجهزة تشريعية أو مجالس شورى تستصحب منطق الشعوب في نقائه وصفائه، ليكون ذلك عونا على إحداث حالة من التوازن، بل ولمساعدة الحكومات بالتخفيف عليها من وطأة الإكراهات (الخارجية عادة) التي تدفعها أحيانا للانزياح عن «منطق الشارع» ونبضه. إن علينا أن نسعى لإحداث هذا التحول من الداخل، ليس ضرورة بمنطق المعارضة المفضي عادة إلى المغالبة والمغاضبة، ولكن بمنطق المناصحة الذي لا غش فيه ولا حيف. لقد وضعتنا الطبعة المستنسخة من الديمقراطية المعاصرة في قفص ثنائيات حدية تجعلنا غالبا نعتقد أنه لا طريق غيرها لممارسة الفعل السياسي: إما المعارضة التي ترى كل ما تراه بنظارات سوداء، فلا ترى فيه إلا الأسود القاتم أو الشر المطلق، وإما الموالاة التي تنظر إلى كل ما تراه من فعل حكومي بنظارات زهرية اللون. فلا ترى فيه إلا الخير المطلق. والحال أن الطبعة الأصيلة من المنظومة التمثيلية/ الشوروية في تاريخنا وثقافتنا تمنحنا نظارات أخرى، نمتلك بها القدرة على فرز الألوان. وقد يكون حمل هذا النوع من النظارات صعبا لمن لم يتعود عليه، لكننا نستطيع بقليل من الجهد والصبر أن نعتاد عليه وأن نُفْهِمَ من حولنا أن النظر به أفضل من النظر بما سواه، وأننا بمثل هذه النظارات نؤدي وظيفتنا بأمانة أفضل وبمنسوب مسؤولية أعلى وأن ذلك خير وأبقى لأصحاب القرار السياسي.

ذلك على المستوى الخاص بكل غرفة أو مجلس، بل وبكل ممثل للشعب. أما على المستوى الجماعي العابر للحدود، فإن باستطاعة المجالس التمثيلية مجتمعة أن تحقق نجاحا أكبر في خدمة الأمة ومناصرة قضاياها، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وقضايا الأقليات المسلمة، وأن

اتحاد المجالس اطار «جامع لنواب الأمة» الذين يمثلون ربع سكان الأرض ويعتبر «قوة ضاربة» معنويا بل وكميا وسياسيا

تعتمد مقاربات أكثر نجاعة في مكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا، ودرء الشبهات التي تثار حول الدين الحنيف، وردع قوى الاستهتار والاستهزاء بالمقدسات.

إن مجالسنا مجتمعة، من خلال اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وبالتضامن بينها، وباستثمار عوامل القوة الذاتية والموضوعية، الداخلية والخارجية التي أشرنا إلى بعضها، ستكون قادرة على أن تُسْمِع صوت الأمة وتفرض حرمتها، وتساهم في انتزاع حقوقها، بقوة الإقناع في الحوار مع التكتلات البرلمانية الإقليمية والدولية الأخرى، ومع المجالس البرلمانية في الدول الكبرى المهيمنة، بل ومع القوى المجتمعية صانعة الرأي ومالكة القرار ولو جزئيا، من منظمات وهيئات فاعلة سياسيا وإعلاميا واقتصاديا وثقافيا.

ولئن كان علينا أن نوظف في حوارنا مع الآخرين، وخصوصا في الغرب، القيم المرجعية المشتركة والحقائق التاريخية والشواهد الواقعية المعيشة، فإن من واجبنا ومن حقنا كذلك أن نوظف في هذا الحوار منطق المصلحة البحتة، المصلحة المشتركة، لنُفهِمَ الآخرين أن مصالحهم لدى أمة المليارين نسمة، بكل ما تملك من مزايا وخصوصيات، ومن موارد ومقدرات، أكبر وأكثر بكثير من مصالحهم لدى أي بلد آخر مهما كانت قوته، أحرى لدى النظام الصهيوني الذي أثبت في نشأته وعبر تاريخه وفي ممارساته الحاضرة أنه نقيض ليس فقط للأمة المحمدية، ولكن أيضا للبشرية، لأنه نقيض لكل القيم الإنسانية الجامعة.

وعموما، فإن مجالسنا مجتمعة مدعوة اليوم بلسان حال الواقع المُمِضّ والفرص السانحة إلى أن تكون من صناع التحول في المسار العالمي، وأن تدفع بدول الأمة إلى أن تنتقل من دائرة الانفعال والتأثر المحض إلى دائرة الفعل والتأثير، لتصون وجودها وكرامتها، ولتسهم في بناء نظام عالمي جديد أكثر عدلا وإنصافا، من النظام الذي أثخن جسد الأمة جراحا في الماضي البعيد والقريب، ويوشك أن يثخن فيه أكثر إن نحن بقينا مُخَلَّفِين عن الركب، عاكفين على عِجْلِ التجزئة والاستضعاف، لا قدر الله.

اللجنة التنفيذية الـ ٥٤ للاتحاد:

ضرورة تعـــــزيز العمل المشترك لحمـــــاية الأمة الإسلامية

عقد اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الاجتماع الرابع والخمسين للجنة التنفيذية يومي ١ و٢ سبتمبر ٢٠٢٥ الموافق ٨ و٩ ربيع الأول ١٤٤٧هـ، في العاصمة السنغالية دكار، برئاسة رئيس الجمعية الوطنية السنغالية، وبمشاركة غالبية أعضاء اللجنة التنفيذية.

وبحسب التقرير الختامي الصادر عن الاجتماع، فقد أعرب المشاركون في الاجتماع في مستهل المداولات عن خالص شكرهم وتقديرهم لجمهورية السنغال، قيادة وشعبا وبرلمانا، على حسن استضافة الاجتماع وتوفير كافة سبل نجاحه. كما شددوا على دور الاتحاد كمنبر برلماني جامع يعبر عن المواقف المشتركة للدول الإسلامية، ويعزز التنسيق والتضامن في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

وجدد المجتمعون تأكيدهم على مركزية القضية الفلسطينية باعتبارها القضية الجوهرية للأمة الإسلامية، وأدانوا استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، وما نتج عنه من خسائر بشرية جسيمة ودمار واسع. وطالبوا بوقف فوري لإطلاق النار، وفتح المعابر أمام المساعدات الإنسانية، وإنهاء جميع محاولات التهجير القسري، مؤكدين أن القدس الشريف خط أحمر لا يجوز المساس به.

كما عبّر التقرير عن تضامن اللجنة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية عقب العدوان الإسرائيلي الذي استهدفها في يونيو ٢٠٢٥، وأدان بشدة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على دول شقيقة في المنطقة، بما في ذلك لبنان

وسوريا واليمن، في انتهاك واضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالقضايا الإقليمية الأخرى، أشار التقرير إلى القلق البالغ الذي أبداه أعضاء اللجنة التنفيذية إزاء الأوضاع المتدهورة في منطقة الساحل الإفريقي، نتيجة انتشار الجماعات الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار المنطقة وتعطل مسيرة التنمية فيها. وأكد المجتمعون أن مواجهة الإرهاب تتطلب جهودًا متضافرة تقوم على تعزيز التضامن الدولي، ودعم دول المنطقة، ومعالجة الأسباب الجذرية المرتبطة بالفقر والتهميش وحماية الشباب من التطرف.

ولم يغفل الاجتماع عن التحديات البيئية العالمية، حيث دعا إلى التسريع في التصديق على الاتفاقات الدولية الخاصة بمكافحة التغير المناخي، ودعم جهود الحكومات في تنفيذ السياسات الهادفة إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

واختُتمت أعمال الاجتماع بإصدار إعلان دكار، الذي عكس بوضوح المواقف المبدئية والراسخة لأعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وقد جرى اعتماده بالإجماع من قبل المشاركين. تضمن الإعلان تأكيدًا قويًا على التزام البرلمانات الأعضاء بالمبادئ والأهداف التي تأسس عليها الاتحاد، والمتمثلة في دعم وحدة الأمة الإسلامية، وتعزيز العمل البرلماني المشترك، وتفعيل التضامن بين الدول الأعضاء لمواجهة مختلف التحديات

■ أكد المجتمعون أن مواجهة الإرهاب تتطلب جهودًا متضافرة تقوم على تعزيز التضامن الدولي، ودعم دول المنطقة، ومعالجة الأسباب الجذرية المرتبطة بالفقر والتهميش وحماية الشباب من التطرف

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وجدد الإعلان الصادر التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية بوصفها القضية المركزية للأمة الإسلامية، وإدانة العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، وما خلّفه من دمار واسع ومعاناة إنسانية، مع الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار وفتح المعابر لإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. كما شدد الإعلان على أن مدينة القدس تمثل خطًا أحمر لا يجوز المساس به، وفي قلبها المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

وتناول الإعلان أيضًا قضايا الأمن الإقليمي والتعاون الدولي، حيث عبّر عن التضامن مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأدان الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على دول شقيقة في المنطقة، كما دعا إلى دعم دول الساحل الإفريقي في مواجهة الإرهاب وتعزيز التنمية فيها، بالإضافة لضرورة تقديم المساعدة للجاليات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمساهمة في معالجة المشكلات التي تواجهها نتيجة التمييز أو القمع أو الاضطهاد.

كما أكد الإعلان على أهمية التصدي للتغير المناخي وتكثيف الجهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

اجتماع اللجنة السياسية في واغادوغو يؤكد:

التضامن مع دول الساحل الإفريقي

في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماعات الاتحاد المتعلقة بتفعيل لجانه المتخصصة، واستجابة للدعوة الكريمة الموجهة من الجمعية الوطنية الانتقالية لبوركينا فاسو، انعقد اجتماع لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية يومي ١٣ و١٤ يناير ٢٠٢٦ بالعاصمة البوركينابية واغادوغو. وقد شكل هذا الاجتماع الذي عُقد لدراسة مسودة وثيقة المهاجرين واللاجئين التي أعدتها الأمانة العامة الاتحاد، محطة مهمة لتعزيز التشاور البرلماني وتنسيق المواقف حول قضية المهاجرين واللاجئين، ذات الأولوية في العالم الإسلامي.

في بداية الاجتماع، ألقى معالي الأمين العام للاتحاد، السيد محمد قريشي نياس، كلمة أكد فيها على الأهمية البالغة لهذا اللقاء، مشددًا على محورية قضية اللاجئين في ظل ما تشهده عدة مناطق من نزاعات وأزمات إنسانية. ودعا معاليه إلى ضرورة الدفاع عن حقوق اللاجئين، لا سيما في مناطق الصراع، مع تجديد التضامن الكامل مع القضية الفلسطينية، بوصفها القضية المركزية للأمة الإسلامية.

عقب ذلك، ألقى رئيس الجمعية الوطنية الانتقالية لبوركينا فاسو، معالي السيد عثمان بوغوما، كلمة افتتاحية أبرز فيها الدور الذي تضطلع به بلاده في استقبال اللاجئين وحمايتهم، مسلطًا الضوء على الإرهاب وانعدام الأمن باعتبارهما من الأسباب الرئيسية للهجرة القسرية واللجوء. كما دعا إلى تعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء في إطار منظمة التعاون الإسلامي لمواجهة هذه التحديات المشتركة.

وتركزت مداخلات الوفود المشاركة على الأبعاد الإنسانية لظاهرتي الهجرة واللجوء، والقضية الفلسطينية، وأوضاع اللاجئين السودانيين، إضافة إلى التحديات الاقتصادية والبيئية وغيرها من العوامل المسببة للهجرة، مع التأكيد على أهمية حسن تسيير قضايا الهجرة وفق مقاربة شاملة ومتوازنة.

كما ناقش الاجتماع وثيقة المهاجرين واللاجئين التي أعدتها الأمانة العامة للاتحاد، حيث تم اقتراح عدد من التعديلات تمهيدًا لعرضها على المؤتمر لاعتمادها رسميًا.

وفي ختام الأشغال، تم اعتماد إعلان واغادوغو الذي أكد على ضرورة تنسيق العمل الإنساني الموجه للمهاجرين، ودعم الدول المصدِّرة للهجرة، وتقديم دعم خاص لدول الساحل مع إعلان التضامن الكامل معها. كما جدد الإعلان التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية وضرورة الاهتمام باللاجئين الفلسطينيين، والدعوة إلى المصالحة في السودان ووضع حد للفظائع المرتكبة هناك، فضلًا عن تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وزيادة حجم التجارة البينية. وأشاد الإعلان بدور الأمانة العامة للاتحاد في تنظيم هذا الاجتماع، مع الدعوة إلى عقد المزيد من اللقاءات المماثلة دعمًا للعمل البرلماني المشترك.

أخبار انتخابات رؤساء المجالس الأعضاء في الاتحاد:

فيما يلي عرض موجز لرئاسات المجالس الأعضاء في الاتحاد منذ اللجنة التنفيذية الـ٥٤:

- **٢٣ سبتمبر ٢٠٢٥**: انتخاب معالي السيد نيكو بيليشي رئيسا لبرلمان ألبانيا.
- **١٨ أكتوبر ٢٠٢٥**: انتخاب معالي السيد عصام الدين احمد محمد فريد رئيسًا لمجلس الشيوخ المصري.
- **٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥**: انتخاب معالي السيد كومي سيلوم كلاسو رئيسا للجمعية الوطنية في التوغو.
- **١٧ نوفمبر ٢٠٢٥**: انتخاب معالي السيد السيد ميشل اونانغا نداي بمناسبة انتخابه رئيسا للمجلس الوطني الغابوني.
- **١٧ ديسمبر ٢٠٢٥**: إعادة انتخاب معالي السيد نورلانبك تورغونبك أولو رئيسا لبرلمان قرغيزستان.
- **٢٤ ديسمبر ٢٠٢٥**: انتخاب معالي السيدة هوغيت نيانا إيكومي رئيسًا لمجلس الشيوخ الغابوني.
- **٣٠ ديسمبر ٢٠٢٥**: انتخاب معالي السيد هيبت الحلبوسي رئيسا لمجلس النواب العراقي.
- **١٢ يناير ٢٠٢٦**: انتخاب معالي السيد هشام بدوي رئيسا لمجلس النواب المصري.
- **١٧ يناير ٢٠٢٦**: انتخاب معالي السيد باتريك آشي رئيسا للجمعة الوطنية لكوت ديفوار.

أخبار البرلمانات

أذربيجان

خلال كلمتها في القمة الخامسة عشرة لرئيسات البرلمانات التي عقدت بتاريخ ٢٩-٣١ يوليو ٢٠٢٥ بجنيف، أكدت معالي السيدة صاحبة غفاروفا، رئيسة المجلس الوطني الأذربيجاني، أن النساء يواجهن أوضاعًا عصيبة في ظل النزاعات والحروب والأزمات الإنسانية المتفاقمة، حيث يتعرضن للعنف والتهجير وفقدان مقومات الأمن والتعليم والرعاية. وأشارت إلى تجربة أذربيجان المريرة في التسعينيات، حيث شكّلت النساء نسبة كبيرة من اللاجئين والنازحين. كما أبرزت إنجازات بلادها في تعزيز حقوق المرأة ومشاركتها في إعادة إعمار الأراضي المحررة، مؤكدة أن إشراك النساء ركيزة أساسية لتحقيق السلام والتنمية المستدامة.

تشاد

أعلن رئيس الجمعية الوطنية التشادية، معالي السيد علي كولوتو تشايمي، خلال افتتاح الدورة العادية الثانية في الاول سبتمبر ٢٠٢٥، أن دستور الجمهورية الخامسة الصادر في ديسمبر ٢٠٢٣ سيخضع لمراجعة، مع تركيز خاص على المادة ٧٧ المتعلقة بوظائف رئيس الجمهورية. وأوضح معاليه أن هذه المادة، التي تختص بصلاحيات رئيس الجمهورية، أثارت نقاشات وتأويلات متباينة ظهرت تجلياتها داخل قبة البرلمان. وأشار معاليه إلى أن المجلس الدستوري والمحكمة العليا وعددًا كبيرًا من القوى السياسية والمجتمع المدني طالبوا رسميًا بتعديلها، في ظل النقاشات القائمة حول صلاحيات رئاسة الجمهورية في الدولة.

كوت ديفوار

أكّد رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية كوت ديفوار، معالي السيد أداما بيكتوغو، خلال الجلسة الافتتاحية للدورة العادية الثانية للجمعية التي انعقدت في الأول من أكتوبر ٢٠٢٥، على ضرورة أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها الكامل في منع النزاعات وصون السلم والأمن الدوليين. وأشار معاليه إلى أن التحولات العميقة التي يشهدها العالم، وما يصاحبها من تصاعد النزاعات وإعادة تشكّل التوازنات الجيوسياسية، تفرض تعزيز قيم السلام والتضامن بين الشعوب. كما جدد التزام الجمعية الوطنية في كوت ديفوار باحترام القانون الدولي والحوار، ومواصلة الجهود الرامية إلى حماية البيئة وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

أخبار البرلمانات

إندونيسيا

أدان رئيس لجنة التعاون البرلماني الدولي في مجلس النواب الإندونيسي، السيد مرداني علي سيرا، يوم الجمعة ٣ أكتوبر ٢٠٢٥، بشدة اعتراض الكيان الصهيوني لأسطول الصمود العالمي المتجه إلى غزة، والذي كان يحمل مساعدات إنسانية من أدوية وغذاء ومتطوعين. وأكد أن هذا العمل يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وللمبادئ الإنسانية، داعيًا مجلس الأمن والمنظمات الدولية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان وصول المساعدات إلى القطاع دون عوائق. كما أشاد بالمتطوعين من مختلف دول العالم الذين شاركوا في هذه المهمة الإنسانية، مؤكداً أن هذا التضامن يعبّر عن وعيٍ متزايد بضرورة رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني.

إيران

أكد رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، معالي السيد محمد باقر قاليباف، خلال كلمته أمام جلسة البرلمان المنعقدة يوم الأحد ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، دعم بلاده الكامل لكل المبادرات الهادفة إلى وقف جرائم الحرب والإبادة الجماعية في غزة. وشدد معاليه على ضرورة تلبية الاحتياجات العاجلة للفلسطينيين، والتي تتمثل في الوقف الدائم للعدوان، وإنهاء الاحتلال، ورفع الحصار، وفتح المعابر، وتأمين وصول المواد الغذائية والطبية. ودعا السيد قاليباف الحكومات والمحاكم الدولية إلى ملاحقة قادة الكيان الصهيوني، مؤكدًا أن مصداقية هذه المؤسسات على المحك، مشيراً إلى أن الشعب الفلسطيني، رغم التضحيات الجسيمة، فرض إرادته على الكيان المجرم وأصبح رمزًا للصمود والحرية.

ماليزيا

أدان رئيس مجلس النواب الماليزي، معالي السيد جوهري عبدول، بشدة قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي باعتراض أسطول الصمود العالمي ومنع وصوله إلى قطاع غزة، معربًا عن تضامنه العميق مع المواطنين الماليزيين وكافة النشطاء المشاركين في هذه المهمة الإنسانية النبيلة. جاء هذا في بيان له صدر على منصة إكس (تويتر سابقا) بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠٢٥. ووصف معاليه احتجاز المشاركين بأنه انتهاك صارخ للقانون الدولي وإساءة جسيمة للقيم الإنسانية والضمير العالمي، كما دعا معاليه إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة.

موريتانيا

استقبل رئيس الجمعية الوطنية الموريتانية، معالي السيد محمد بمب مكت، يوم ٢ سبتمبر ٢٠٢٥ بمكتبه في نواكشوط، السيد جهاد ماضي، مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق المهاجرين. وتناول اللقاء الجهود الحثيثة التي تبذلها الجمهورية الإسلامية الموريتانية في مجال حقوق الإنسان وحماية حقوق المهاجرين.وأوضح رئيس الجمعية الوطنية، أن موريتانيا تنفذ قوانينها الوطنية المتعلقة بالهجرة بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان مع التأكيد على الالتزام بحماية المهاجرين واحترام حقوقهم وكرامتهم. وأضاف أن السياسة المستنيرة للدولة الموريتانية ظلت تحظى بدعم ومباركة الشركاء الدوليين و منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

نيجيريا

أكد نائب رئيس مجلس النواب النيجيري، سعادة السيد بنجامين كالو، خلال مشاركته في أعمال الملتقى الخاص بلجنة مراجعة الدستور يوم ١١ أكتوبر ٢٠٢٥، على التزام المجلس الراسخ بصياغة دستور عصري يعكس تطلعات الشعب النيجيري ويُعزّز مسيرة التنمية الوطنية. وأوضح أن المجلس يسعى إلى إعداد دستور يُمكّن الحكومات المحلية من تقديم الخدمات الأساسية، ويُعزّز العدالة الانتخابية، ويكفل المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة، ويُعزّز المساءلة في مختلف المستويات. كما أشار إلى أن اللجنة استعانت بخبراء قانونيين وأكاديميين لتقديم المشورة القانونية اللازمة، مؤكداً أن مجلس النواب يعمل بروح من الوحدة والمسؤولية الوطنية لترسيخ ديمقراطية فاعلة وضمان مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

سلطنة عمان

شارك مجلس الشورى العماني يوم الثلاثاء ٧ أكتوبر ٢٠٢٥ في أعمال المنتدى البرلماني التشريعي الأول، الذي نظمه المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة ضمن الندوة الخليجية المشتركة للمجالس التشريعية

أخبار البرلمانات

الخليجية. وقد ناقش المنتدى عدداً من المحاور المهمة، من أبرزها الدور التشريعي للمجالس الخليجية في حَوكمة الذكاء الاصطناعي. وقدم سعادة الدكتور أحمد بن علي السعدي، رئيس اللجنة التشريعية والقانونية بمجلس الشورى، ورقة عمل باسم سلطنة عُمان بعنوان: «الدور التشريعي للمجالس التشريعية الخليجية في حوكمة الذكاء الاصطناعي: الواقع، التحديات، وآفاقه المستقبلية»، استعرض فيها الجهود الوطنية في استحداث وتحديث التشريعات القائمة وكذا جهود السلطنة في تعزيز التعاون الخليجي في هذا المجال.

المملكة العربية السعودية

قام معالي الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى السعودي، يوم ٨ أكتوبر ٢٠٢٥، بزيارة رسمية إلى جمهورية باكستان الإسلامية على رأس وفد من المجلس، وذلك تلبيةً لدعوة من رئيس الجمعية الوطنية الباكستانية. وأكد معاليه خلال الزيارة عمق العلاقات الاستراتيجية الراسخة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الإسلامية، وما تشهده من تطور مستمر بفضل دعم ورعاية قيادتي البلدين الشقيقين. كما أعرب عن تطلعه إلى أن تسهم الزيارة في فتح آفاق جديدة للتعاون البرلماني وتنسيق المواقف في المحافل الإقليمية والدولية. وأجرى معاليه جلسة مباحثات رسمية مع رئيس الجمعية الوطنية الباكستانية، حيث تم استعراض سبل توطيد العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات.

السنغال

شارك رئيس الجمعية الوطنية السنغالية، معالي السيد مالك نديايي في أعمال المؤتمر السنوي لرؤساء البرلمانات الإفريقية المنعقد في جوهانسبرغ من ٢٨ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، حيث دعا إلى تعزيز دور البرلمانات في بناء التكامل الإفريقي. وأكد معاليه أن على البرلمانات الإفريقية أن تتحول إلى رافعة حقيقية للاندماج القاري عبر مواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقيات الاتحاد الإفريقي وتفعيل آليات المتابعة والمساءلة لضمان تنفيذها. كما شدد على أهمية الانسجام التشريعي لتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية، وتعزيز ثقافة الرقابة والمساءلة، معتبراً أن البرلمانات هي «الجسر الذي يصل بين تطلعات الشعوب والتزامات الدول».

تونس

أدان مجلس نواب الشعب التونسي في بيان صادر يوم الجمعة ٣ أكتوبر ٢٠٢٥، الاعتداء السافر الذي شنّه الكيان الصهيوني على سفن «أسطول الصمود العالمي والمغاربي» في المياه الدولية، والذي كان حسب بيان المجلس في مهمة إنسانية وسلمية لكسر الحصار المفروض على غزة. واستنكر المجلس اعتقال المئات من المشاركين في الأسطول من تونس وجنسيات أخرى، والذي كان من ضمنهم النائب السيد محمد علي، معتبراً أن هذه الممارسات تمثل تحدياً صارخاً للمجتمع الدولي، ودعا البرلمانات والهيئات الدولية إلى التحرك العاجل لضمان سلامة المعتقلين ونصرة القضية الفلسطينية وإنهاء العدوان المستمر على غزة.

تركيا

أدان رئيس البرلمان التركي، معالي السيد نعمان كورتولموش، الاعتداءات الإسرائيلية على دول الشرق الأوسط، معتبراً أنها جرس إنذار يكشف مجدداً نهج إسرائيل العدائي وعدم اعترافها بسيادة أي دولة. وأوضح معاليه أن الاعتداءات التي طالت قطر واليمن وغيرها من الدول تؤكد عداء إسرائيل لشعوب المنطقة كلها، جاء ذلك في كلمة له خلال اجتماع لجنة التضامن والأخوة والديمقراطية في البرلمان التركي، بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠٢٥، حيث أعرب عن أمله في قيام منطقة يسودها السلم والأخوة، حيث تتحول فيها الخلافات العرقية والطائفية والسياسية بين الشعوب لا إلى أسباب للصراع بل إلى وسائل للتكامل والاندماج.

أوغندا

أعلن البرلمان الأوغندي يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٥ عن إطلاق مشروع «البرلمان الإلكتروني» ضمن خطته الاستراتيجية (٢٠٢٥/٢٠٢٦ – ٢٠٢٩/٢٠٣٠)، الهادفة إلى تعزيز قدراته التشريعية والرقابية والتمثيلية. وأكدت رئيسة البرلمان، معالي السيدة أنيتا أمونغ، في كلمتها، التزام المؤسسة التشريعية بالتحول الرقمي وبناء برلمان يتمحور حول المواطن ويتسم بالكفاءة والشفافية. كما أوضحت إدارة قسم التخطيط المؤسسي التابعة للبرلمان أن المشروع يتضمن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات الحديثة وتطوير الكوادر البشرية وتعزيز بروتوكولات الأمن السيبراني.

نشاطات الأمين العام

١٩ أكتوبر ٢٠٢٥

عُقِد في جنيف، بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢٥، الاجتماع التشاوري لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي برئاسة معالي السيد عزوز ناصري، رئيس مجلس الأمة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وبمشاركة واسعة من أصحاب المعالي والسعادة رؤساء ونواب رؤساء ومندوبي البرلمانات الأعضاء. وقدّم معالي الأمين العام للاتحاد تقريرًا موجزًا حول البنود الطارئة المقرر عرضها أمام الجمعية الـ ١٥١ للاتحاد البرلماني الدولي، فيما بحث المشاركون تلك المقترحات، بالإضافة لتداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

١٩ أكتوبر ٢٠٢٥

على هامش أعمال الجمعية الـ١٥١ للاتحاد البرلماني الدولي، تمّ يوم ١٩ أكتوبر ٢٠٢٥ في جنيف توقيع مذكرة تفاهم بين اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجمعية الوطنية بجمهورية أذربيجان، وذلك بشأن الدورة العشرين لمؤتمر الاتحاد والاجتماعات المصاحبة لها. وجاء التوقيع في إطار الترتيبات التحضيرية للمؤتمر الذي سيستضيفه البرلمان الأذربيجاني. وقد وقّع المذكرة عن الاتحاد معالي الأمين العام السيد محمد قريشي نياس، وعن الجانب الأذربيجاني سعادة السيد فريد حاجييف الأمين العام للجمعية الوطنية.

١٩ أكتوبر ٢٠٢٥

وعلى هامش أعمال الجمعية الـ ١٥١ للاتحاد البرلماني الدولي كذلك، تمّ يوم ١٩ أكتوبر ٢٠٢٥ في جنيف توقيع مذكرة تفاهم بين اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجلس البرلماني الآسيوي الإفريقي، وقد وقّع المذكرة عن الاتحاد معالي الأمين العام السيد محمد قريشي نياس، وعن المجلس الآسيوي الأفريقي سعادة السيد سعود الحجيلان نائب الرئيس.

١٠-١٢ نوفمبر ٢٠٢٥

شارك معالي السيد محمد قريشي نياس، الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في المؤتمر الدولي لرؤساء البرلمانات الذي انعقد في إسلام آباد بجمهورية باكستان الإسلامية من ١٠ إلى ١٢ نوفمبر ٢٠٢٥. وقد أكد المؤتمر، المنعقد تحت شعار «السلام والأمن والتنمية»، الترابط الوثيق بين السلام والتنمية المستدامة. وعلى هامش المؤتمر، أجرى معاليه لقاءات مع عدد من القادة البرلمانيين تناولت تعزيز العلاقات بين برلماناتهم والاتحاد.

هيئة التحرير

رئيس التحرير: محمد الحافظ محم

مدير التحرير التنفيذي: منصف صابر

العنوان: ٣٤ شارع بسيان، مقدس أردبيلي الزعفرانية، طهران – ايران

الهاتف: ٢-١/٦٠ ٨٨ ٤١ ٢٢ (+٩٨٢١)

الفاكس: ٥٧/٥٨ ٨٨ ٤١ ٢٢ (+٩٨٢١)

العنوان الالكتروني: g.s@puic.org

الموقع الالكتروني: www.puic.org